

هل تغادر فرنسا إقليم الساحل؟

الرأي العام المحلي المؤيد للانسحاب يدفع باريس إلى مراجعة استراتيجيتها العسكرية في المنطقة



الانسحاب الفرنسي سيخلق ثغرة أمنية كبيرة

ففي شهر يوليو من العام الماضي انطلقت مهمة القوات الأوروبية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي التي حملت اسم "تابوكا"، لينطلق العداد من جديد لقياس مستوى الفاعلية في ملاحقة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تزرع الرعب في هذه المنطقة منذ عام 2012.

نسبة الفرنسيين المؤيدين للتدخل العسكري في الساحل تراجعت من 73 في المئة عام 2013 إلى 49 في المئة مؤخرًا

وتتشكل القوات العسكرية الجديدة عن الجانب الأوروبي من قوات رمزية تابعة لتسعة بلدان أوروبية، أبرزها فرنسا التي تشارك فيها بخمسةمئة جندي، وأستونيا بأربعين جندياً، تشيكيا بمئة وسبعين جندياً، دورها هو مواجهة الجماعات المسلحة وملاحقة الإرهابيين في منطقة الساحل، وتعزيز القوات المحلية للبلدان الخمسة في المنطقة. بيد أن عدد قوات هذه العملية غير كاف، بحسب المراقبين، ما دفع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المطالبة بإرسال 2000 جندي آخرين لتعزيز القوات المتواجدة، وهي إشارة إلى ألمانيا التي لا تزال تستنكف عن تقوية إخطراتها العملي في المخططات والمشاريع العسكرية الأوروبية في إقليم الساحل، وفي عمليات التمويل.

وقد اعتبرت باريس أن الاتفاق الذي تم في ذلك الاجتماع حول تشكيل قوة عسكرية مشتركة لمحاربة الإرهاب بعد انتصارا لسياستها الأفريقية، بيد أن حزمة الأموال تلك قد لا تتم وفقاً لما تسعى إليه حكومة ماكرون، لأن هناك بعض البلدان الأوروبية التي تحفظ على المشاركة العسكرية بالشكل المطلوب وتريد مشاركة رمزية صغيرة فقط، بينما هناك بلدان أخرى تعلق مشاركتها على تصويت برلمانها لصالح القرار، مثل السويد.

هذا بالنسبة إلى فرنسا والاتحاد الأوروبي، لكن ماذا عن البلدان الأفريقية، الضحية الأولى للإرهاب في الساحل وغرب أفريقيا؟ إن هذا يتطلب من هذه البلدان التفكير في خلق شراكة جماعية لمواجهة الإرهاب والإرهابيين، وتنسيق جهود هذه البلدان في مواجهة الجماعات المسلحة التي قد تزداد مخاطرها في حال شرعت فرنسا في سحب قواتها تدريجياً في الشهور المقبلة، أو على الأقل التقليل منها. من هنا ضرورة التفكير في خلق قوات عسكرية موحدة مشتركة بين البلدان الأفريقية، وهو الاقتراح الذي سبق أن تقدمت به المغرب ومصر، لأنه من دون هذه القوة العسكرية المشتركة، التي يكون من مهامها ملاحقة فلول الإرهابيين، ومراقبة الحدود بشكل صارم، ومطاردة جماعات الجريمة المنظمة والمهربين الذي يمثلون في الواقع طابورا خامسا في خدمة التخطيطات الإرهابية، من دون هذه القوة العسكرية الموحدة سوف تزداد الإكراهات والتحديات أمام العواصم الأفريقية في المراحل الزمنية القادمة.

التحديات الإرهابية وتحاول جاهدة تقوية صفوفها، استعداداً لما بعد رحيل الجنود الفرنسيين العالمين في عملية "برخان".

هذه المخاوف هي ذاتها ما عبر عن تقرير صدر الأسبوع الماضي عن لجنة الدفاع في البرلمان الفرنسي، في أعقاب النقاشات حول الانسحاب من عدمه. التقرير انتصر لخيار الإبقاء على عملية "برخان" إلى أن تعطي نتائجها التي وضعت من أجلها قبل خمس سنوات، وتصبح بلدان المنطقة قادرة على أن تتحمل كلفة المواجهة مع الإرهابيين. وحسب التقرير، فإن فرنسا "لا تغرق في الساحل"، بل هي موجودة هناك لمواجهة الإرهابيين حتى القضاء عليهم، كما أنه "لا يوجد حل بديل لبرخان". وقال التقرير إن العملية المتشاور إليها سوف يتم تطويرها مستقبلاً بمعية الشركاء الغربيين والإفارقة، بحيث يتم التوافق على وضع آلية أمنية إقليمية تحل محل عملية "برخان" بشكل تدريجي.

ولكن هذه المخاوف ليست فرنسية فقط، ولا هي مخاوف الإفارقة الذين يوجدون في خطوط التماس مع الإرهاب، بل هي مخاوف الاتحاد الأوروبي أيضاً. ذلك أن هناك من الأوروبيين من ينظر إلى ما يجري في منطقة الساحل باعتباره تحدياً أفريقياً قبل أن يكون أفريقياً، بل الأكثر من ذلك هناك من يعتبر الوجود الأوروبي في الساحل اختصاراً حقيقياً للتعاون العسكري المستقبلي بين بلدان الاتحاد الأوروبي، ومحكا للقوة العسكرية الأوروبية ذاتها في المتوسط.

البلدان الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا وبلجيكا وهولندا، لم يتراجع خطر الإرهابيين، بل ازداد اتساعاً. وبحسب آخر الأرقام الواردة في التقارير الفرنسية، فإن وتيرة العمليات الإرهابية ازدادت بنسبة 60 في المئة العام الماضي، مقارنة بالعام الذي قبله، أي 2019، وهي نسبة تندر بالخطر، كما أن تلك العمليات خلفت عشرات الآلاف من القتلى، أكثر من 56 بالمائة منهم من المدنيين، الأمر الذي يجر معه مشكلات جانبية على قدر كبير من الخطورة بالنسبة إلى بلدان المنطقة، مثل الهجرات الداخلية للسكان الفارين من الإرهابيين، سواء كانت الهجرة داخلية أو كانت عبر الحدود مع البلد المجاور.

لكن سيناريو الانسحاب من الساحل، في هذه الظروف بالذات، سوف تكون له نتائج سلبية، سواء على فرنسا، أو على بلدان المنطقة. فبالرغم من أن فرنسا فقدت حتى اليوم 50 جندياً في المعارك مع الجماعات الإرهابية المسلحة في الساحل، إلا أن انسحابها سوف يفسر بأنه هزيمة أمام هذه الجماعات، وسوف يترجم باعتباره انتصاراً لهذه الأخيرة، ما يؤدي بها إلى توظيف ذلك الانسحاب في رصيدها أمام شعوب المنطقة، وهو ما تبحث عنه مثل هذه الجماعات. أما في ما يتعلق ببلدان المنطقة، فإن الانسحاب الفرنسي سوف يترك ثغرة أمنية كبيرة في الجدار الأمني في الساحل، ويجعل حكوماتها عارية أمام جماعات الإرهابيين التي ستستفرد بالدور الرئيسي في المعركة، في وقت تبحث فيه تلك البلدان عن أحسن الخيارات لمواجهة

في المئة عام 2013 إلى 49 في المئة قبل أسابيع، وبات إيمانويل ماكرون - الذي كان يعني الفرنسيين بتمدد اقتصادي وأمني أكبر في القارة الأفريقية - يواجه مصير الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في حرب فيتنام في النصف الثاني من القرن الماضي. وفي مواجهة الهزائم التي نزلت بالجنود الأميركيين، أرسل نيكسون المزيد من الجنود إلى فيتنام لتعزيز الوجود العسكري الفرنسي والأميركي، ما عجل في الهزيمة، وهو الأمر نفسه الذي قام به ماكرون، الذي تعهد بتعزيز قوات بلاده في الساحل، من خلال رفع عدد الجنود من 5300 إلى 5900. ولم يعد سراً أن فرنسا تدرج اليوم أنها فقدت زمام المبادرة في بلدان الساحل، وأن ذلك حصل بشكل عملي عقب العملية الانقلابية ضد حكم إبراهيم أبو بكر كيتا في شهر أغسطس الماضي، ذلك أن باريس فجئت بالانقلاب، ولم تكن تتحسب له، بخلاف ما كان يحصل في الماضي في تاريخ الانقلابات الأفريقية. وبحسب خبراء ومحللين فرنسيين، فإن حصول ذلك الانقلاب دون التنسيق مع فرنسا يدل على أن بعض البلدان الأفريقية باتت قادرة على التمرد على الوصاية الفرنسية، بسبب حساسية العلاقات السياسية مع باريس وتأثيرها على شعبية الأنظمة الحاكمة في القارة.

كان واضحاً أن الانقلاب كان يحمل، من جملة الرسائل التي حملها، نوعاً من التبرم من الوجود الفرنسي، لكون الرئيس الذي اطيح به كان محسوباً كلياً على باريس، بل تم انتخابه بشكل متزامن مع إنشاء قوة "سيرفال" في مالي في العام 2013. وأكثر من ذلك، إن برنامج الانتخابي كان يدور حول محور واحد: اجتثاث العنف واسترجاع الأمن، ولم يتحقق أي منهما.

هذه الوقائع التي يشد بعضها بأعناق بعض دفعات باريس إلى أحداث نوع من الانحرافات الجذوة عن إستراتيجيتها الأولى، فضلاً من التوغل كان التراجع، وبدلاً من قرار رفع عدد جنود قوة "برخان" كان الحد منه، إذ باتت الرأي العام الفرنسي أكثر ميلاً إلى الانسحاب الفرنسي من الساحل الأفريقي، ما دفع ماكرون إلى أن يفتح الباب أمام تقليص التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة بشكل تدريجي خلال قمة "بريست" في الأسبوع الثالث من شهر يناير الماضي، معولاً على إلقاء مسؤولية مواجهة الجماعات المسلحة على كامل البلدان الخمسة التي تجتمع في "مجموعة الخمسة"، التي تضم كلاً من تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا. وبعد سبعة أعوام من الوجود الفرنسي، والوجود الشكلي لبعض

"قرار كان منظرًا"، هكذا علقت وسائل إعلام فرنسية، على قرار الرئيس إيمانويل ماكرون بإنهاء عملية برخان العسكرية في منطقة الساحل الأفريقي، وهي في تقديرها خطوة تمهد لانسحاب تدريجي من منطقة الساحل على الطريقة الأميركية في أفغانستان وذلك استجابة لضغوط الرأي العام المحلي الذي لم يعد يرى في التدخل العسكري خياراً ناجحاً في المعركة ضد الإرهابيين خاصة بعد ما تجذبه القوات الفرنسية من خسائر.

القيام ببعض العمليات العسكرية في ملاحقة الجماعات الإرهابية، خوفاً من الخسائر البشرية التي قد تؤدي إلى أزمة سياسية في وسط الرأي العام الداخلي، مثل بريطانيا التي لا تزال ترفض مشاركة مروحياتها في العمليات العسكرية، وهو الأمر الذي يجعل فرنسا وحدها في الواجهة، متحملة كل الاستحقاقات التي تخص عمليات مطاردة فلول الإرهابيين المسلحين.

وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبة مؤيدي التدخل العسكري في الساحل وسط الرأي العام الفرنسي، إذ تراجعت النسبة من 73

سيناريو الانسحاب من الساحل ستكون له نتائج سلبية فبالرغم من أن فرنسا فقدت 50 جندياً في المعارك مع الجماعات الإرهابية إلا أن انسحابها سوف يفسر بأنه هزيمة أمام هذه الجماعات



إدريس الكينوري
كاتب مغربي

في الوقت الذي تتزايد فيه التهديدات الإرهابية في إقليم الساحل وغرب أفريقيا، وتؤدي بالمزيد من الضحايا في صفوف المدنيين والقوات العسكرية على السواء، تعلق داخل فرنسا أصوات شعبية ورسمية تطالب باريس بتفكيك عملية "برخان" العسكرية المتواجدة في الساحل منذ سنوات، وإعادة الجنود الفرنسيين إلى ديارهم، بسبب الخسائر الكبرى، المادية والبشرية، التي تتكبدها في مسلسل الصراع ضد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

فبعد ما يزيد على 7 سنوات من التواجد العسكري في منطقة الساحل الأفريقي، إذ تتناقل الجماعات الجهادية المسلحة، وتزداد راديكالية بفعل التدخل الخارجي، نجد فرنسا نفسها في أزمة أمام الرأي العام الداخلي، من دون أن تكون قادرة على تنفيذ وعدها بقطع دابر الجماعات المسلحة، وهو الوعد الذي قطعته للبلدان الأفريقية في العام 2013، حين قررت إنشاء قوة عسكرية محلية تحت اسم "سيرفال"، تحولت إلى اسم "برخان" في العام التالي، بمشاركة البلدان الخمسة في المنطقة الأكثر تعرضاً لهجوم الجماعات الجهادية، وهي تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا.

ونشرت "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية، في عددها لشهر أبريل، تقريراً قالت فيه إن فرنسا تنفق ما يزيد على مليار يورو سنوياً لتغطية الحاجيات المتعلقة بعملية برخان في الساحل، سواء تعلق الأمر بالجوانب اللوجستية، أو الجوانب البشرية من جنود وخبراء تقنيين وعاملين وأطباء. وقال التقرير إن البلدان الأوروبية الأخرى المشاركة في العملية بقوات رمزية، تحت رعاية الأمم المتحدة، ترفض

الرئيس الموريتاني يسير على رمال متحركة بتحديات المعارضة الداخلية والمخاطر الأمنية

سويدي توسع الجماعة التابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في غرب أفريقيا الساحلية إلى زيادة قدرتها على استهداف المصالح الأميركية والأوروبية في هذه المنطقة وربما خارجها".

وإذا حدث هذا فسيؤدي بلا شك إلى المزيد من إخماد تحمس شركة برينيش بتروليوم لمشروع حقل الغاز أحميم، وعلى الرغم من ذلك أكد السفير البريطاني على وجود فرص عمل للشركات البريطانية. ووصف السفير شركة برينيش بتروليوم بأنها "لاعب كبير"، وتحدث عنها بإيجابية، وقال إنها عملت على تعزيز صورة بريطانيا. ورأى ويلز أنه على الرغم من أن موريتانيا دولة كبيرة للغاية ذات سكان قليلين - وبالتالي فهي سوق محدودة - إلا أن "هناك فرصاً في مجال الطاقة المتجددة والتدريب والتعليم".

وأكد أن الصبر والتفهم مطلوبان، مشيراً إلى وجود عدة تحديات وفي مقدمتها انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، وحقيقة أنه لا توجد رحلات جوية مباشرة ولا طرق شحن مباشرة من المملكة المتحدة، والإقبال المنخفض للغاية على لقاءات كورونا. ورغم ذلك وصف ولد الغزواني بأنه يتراكم "وضعا مستقرا للغاية" مع حكومة "ماهرة وذكية وتكنولوجية تعرف كثيراً ما لديها".

لجنوب موريتانيا، وتشترك الدولتان في حقل غاز أحميم الكبير الواقع في المحيط الأطلسي، كما تستثمر شركة "بي بي" بكتافة في هذا المجال.

وفي وقت سابق من هذا العام قال مشروع "كربتيسكال فريتيس" محذراً "يستعد فرع القاعدة في مالي لشن هجمات في السنغال وغيرها من دول غرب أفريقيا الساحلية. أنشأ فرع من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قاعدة في مالي تسمح له بممارسة نفوذه في الدول المجاورة، وعلى الأخص بوركينا فاسو ولكن أيضاً في كوت ديفوار والآن السنغال.

وتربط هذه القضية بالمخاوف الأمنية مع تزايد الصراع على موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وتعد موريتانيا عضواً بارزاً في مجموعة دول الساحل الخمس، والأربع الأخرى هي مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو. وفيما انتشرت المنظمات الإرهابية المرتبطة إما بداعش أو بالقاعدة في منطقة الساحل بقيت موريتانيا الدولة الوحيدة التي نجحت حتى الآن من التمردات الجهادية. ومع ذلك وكما أشار السفير -ويلز- فإن الخطر على موريتانيا يكمن في امتداد حدودها الطويلة مع مالي السنغال المتاخمة

وصل مؤخراً إلى نواكشوط كولين ويلز إن الرئيس الموريتاني "يعتبر مؤتمر تغير المناخ أولوية قصوى". ووصف السفير الرئيس ولد الغزواني بأنه "قوي جدا في ما يتعلق بالتغير المناخي وقضايا التصحر وارتفاع منسوب مياه البحر".

وتربط هذه القضية بالمخاوف الأمنية مع تزايد الصراع على موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وتعد موريتانيا عضواً بارزاً في مجموعة دول الساحل الخمس، والأربع الأخرى هي مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو. وفيما انتشرت المنظمات الإرهابية المرتبطة إما بداعش أو بالقاعدة في منطقة الساحل بقيت موريتانيا الدولة الوحيدة التي نجحت حتى الآن من التمردات الجهادية. ومع ذلك وكما أشار السفير -ويلز- فإن الخطر على موريتانيا يكمن في امتداد حدودها الطويلة مع مالي السنغال المتاخمة

آخر على أن خلفه ولد الغزواني يعزز منصبه بقوة. ويجري التحقيق مع الرئيس السابق بشأن عدد من التهم المتعلقة بعائدات النفط وبيع ممتلكات الدولة وإغلاق شركة إمدادات غذائية حكومية وعقد تم توقيعه في عام 2010 يمنح شركة أسماك صينية صفقة مدتها 25 عاماً للوصول إلى المياه الموريتانية. ووجهت الاتهامات إلى ولد عبد العزيز، الذي حكم الدولة الواقعة في غرب أفريقيا من 2009 إلى 2019 وبعد انقلابي عامي 2005 و2008، وعشرة آخرين بينهم صهره ورئيسا وزراء سابقان وعدد من الوزراء. وفي مارس الماضي قال المدعي العام إنه تمت مصادرة أصول

تقدر بحوالي 115 مليون دولار، بما في ذلك شركات وشقق وسيارات. ومن جانبه يصير ولد عبد العزيز على أن الاتهامات تحركها دوافع سياسية يقف خلفها ولد الغزواني الذي شغل منصب وزير الدفاع في حكومته حين كان رئيساً للبلاد، وكان يعتبر في يوم من الأيام يده الممتني. وبالإضافة إلى حملة مكافحة الفساد ضد رئيسه السابق فإن ولد الغزواني مصمم على ترك بصمته في مؤتمر تغير المناخ في غلاسكو خلال نوفمبر القادم، ومتحدثاً في جلسة عبر الإنترنت في 23 يونيو برعاية مجلس الأعمال البريطاني الموريتاني قال السفير البريطاني الذي

نواكشوط - يحاول الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني التغلب على التحديات الداخلية والأمنية المحيطة بموريتانيا لإثبات نجاح نظامه منذ توليه الرئاسة في يونيو 2019. مستفيداً من نجاعة حملته ضد الفساد وقدرته بلاده على الصمود في وجه التهديدات الإرهابية التي تعصف بدول مجاورة.

كولين ويلز
ولد الغزواني يتراكم وضعا مستقرا مع حكومة ماهرة وذكية

وبينما يكثف ولد الغزواني حملته لمكافحة الفساد التي منحته القدرة على إزاحة خصومه وتعزيز شعبيته، وفي الوقت الذي يواجه فيه جيرانه من الدول تمردات إرهابية متزايدة، يتحدث تقرير موسع نشرته مؤسسة "عرب دابجست" عن وجود فرص متاحة لنجاح البلاد في تحفيز مناخ الأعمال رغم المخاطر؛ وذلك بفضل رؤية ناجحة ينتهجها رئيس البلاد وهي محل إشادة دول غربية وخاصة بريطانيا. وتعد الأخبار التي نشرت الأسبوع الماضي عن سجن الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز دليلاً